ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

العدد (6020) السنة الثالثة والعشرون - الاثنين (3) تشرين الثاني 2025

www.almadasupplements.com

ذاكرة عراقية

الإنتخابات النيابية في العـــراق

من تاريخ حياتنا النيابية

كيف انتخب المجلس التأسيسي العراقي سنة 1924 ؟

د. عدنان القطان

بهدف استكمال القواعد السياسية للمملكة العراقية الجديدة، أصدرت الحكومة العراقية في ٤ آذار ١٩٢٢ قانون الانتخابات بغية استكمال الصيغة الدستورية للحكم، وفي ١٩ تشرين الأول من العام نفسه صدرت إرادة ملكية حدد بموجبها يوم ٤ تشرين الأول موعدا للبدء بانتخابات أعضاء المجلس التأسيسي الذي حدد مهامه بإقرار ثلاث امور هي :

أولا : البت في أمر المعاهدة العراقية – البريطانية.

ثانيا : اقرار دستور للبلاد (القانون الأساسي).

ثالثا : سن قانون لانتخابات مجلس النواب.

أصدرت الحكومة العراقية في ٤ آذار ١٩٢٢ (قانون الانتخابات) بغية استكمال الصيغة الدستورية للحكم، وفي ١٩ تشرين الاول من العام نفسه صدرت ارادة ملكية حدد بموجبها يوم ٤ تشرين الأول موعدا للبدء بانتخابات أعضاء المجلس التأسيسي.

أصدر عدد من العلماء فتاوى بتحريم المشاركة بالانتخابات، الا بتحقيق مطالب الشعب،

وعدوا ذلك مطالب وطنية لإثبات حسن نية الحكومة لإجراء الانتخابات. ولما لم تستجب الحكومة لشروط ومطالب الحركة الوطنية، فقد قررت الحركة وفي أغلب أنحاء العراق مقاطعة الانتخابات وخصوصا في بغداد والموصل لأنها رأت في اجرائها في ظل الانتداب تثبيتا للاستعمار.

الانتخابات :

بغية تأسيس حكومة دستورية، أصدرت الحكومة في آذار ١٩٢٢، قانون الانتخابات على أن يكون هذا النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي في المقدمة وتتضمن الاصلاحات (٧٢) مادة مقسمة على سبعة فصول. وقد حوت المقدمة مادة واحدة لتعريف اصلاح العراق وتقسيمه الى اثنى عشر لواء (محافظة) وتعريف مصطلح العراقي، بأنه (كل عثماني متوطن في بلاد العراق غير مدمج بتبعية أجنبية)، كما حددت هذه المادة واجبات المنتخب (بكسر الخاء) وهو الذي ينتخبه المنتخبون الأولون لينتخبوا نوابا في حين أن النائب الذي ينتخبه المنتخبون الثانيون ليكون عضوا (نائبا) في المجلس التأسيسي. وتطرق الفصل فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية وأقسامها ويتكون من أربعة مواد، حيث عد كل لواء (محافظة) دائرة انتخابية وكل قضاء أو ناحية تابعة لها.

الدعوة لمقاطعة الانتخابات :

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها، فأدى ذلك الى استقالة اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية، ولم تستطع الحكومة تأليف تلك اللجان في مناطق اخرى، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد. فالمعارضة اعتبرت الانتخابات اسلوبا بريطانيا لترسيخ سلطتها في العراق، وقدمت مذكرة الى الملك فيصل الأول طالبت فيها الحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة واطلاق حرية الصحافة والأحزاب واعلنت معارضتها للانتخابات.

كما أصدر عددا من العلماء الفتاوى بتحريم المشاركة بالانتخابات، الا بتحقيق مطالب الشعب، التي ذكرناها آنفا، وعدوا ذلك مطالب وطنية لإثبات حسن نية الحكومة لإجراء الانتخابات، واذا لم تستجب الحكومة لشروط ومطالب الحركة الوطنية،فإن الحركة الوطنية قررت مقاطعة الانتخابات في أغلب أنحاء العراق وخصوصا في بغداد والموصل لأنها رأت أن اجراءها في ظل الانتداب تثبيت للاستعمار.

ومن الجدير بالذكر أن المقاطعة لم تقتصر على المسلمين وحدهم، فقد ظهرت اعلانات موجهة الى المسيحيين تخبرهم أن رجال الدين المسيحيين أفتوا بمقاطعة الانتخابات تمسكا بالوحدة الوطنية وحفظا للمصالح المشتركة ومؤازرة للمسلمين.

لقد كان لاستجابة العراقيين بمختلف قطاعاتهم لمقاطعة الانتخابات أثر واضح انتهى بفشل اجراء الانتخابات التي بدأت في تشرين الأول ١٩٢٢، كما لم يستطع المجلس التأسيسي الانعقاد كما كان مقررا له في كانون الثاني ١٩٢٣م.

على الرغم من ان وزير الداخلية (عبد المحسن السعدون) قد بدأ باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب، وأصدر بيانا دعا فيه الى التضامن والتعاضد والتزام السكينة – لأن السعدون كان يعتقد بضرورة اتباع سياسة حازمة اتجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لأوامرها- لكنه لم ينفع، لذا توجب على الحكومة أن تتجه الى ازالة الأسباب التي أدت الى وقف الانتخابات للسير بها من جديد ليتمخض عنها مجلس تأسيسي منتخب.

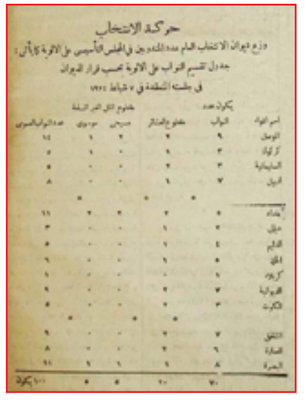

وفي ١٢ آذار ١٩٢٣ توجه الملك فيصل الأول الى الموصل، وقد استقبله الأهالي فيها استقبالا حارا، مظهرين تمسكهم بوحدة التراب العراقي. وفي مأدبة أقامها وجهاء المدينة، ألقى الملك كلمة أكد فيها ضرورة عقد المجلس التأسيسي لغرض الدخول الى عصبة الامم.

من جانبه قام علي جودة الأيوبي – وزير الداخلية- بزيارة الموصل لدعوة المعارضين فيها للإسهام في الانتخابات. ورأى الأيوبي أن الموصل كانت من أشد المناطق في العراق معارضة لهذه الانتخابات، وقال عنها: "... كانت من أشد المناطق في العراق معارضة لهذه الانتخابات" وأضاف: "... في بعض المناطق كانت تقوم معارضة شديدة لإجراء الانتخابات وأشدها معارضة في الموصل، لذلك ذهبت اليها وأقنعت المعارضين بفكرة الانتخابات ودعوتهم الى المساهمة فيها، بعد أن ضمنت لهم حرية الانتخابات وازالة أسباب الشكوى والتذمر... ".

وقد تقابل الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني (هنري روبس) في ٣٠ أيار ١٩٢٣، فأخبر الملك المندوب بأنه لن تكون هناك صعوبة الآن في اجراء الانتخابات في ولاية الموصل، كما أبلغه بأن الوقت مناسب لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء العراق في أقرب ما يمكن.

قامت وزارة الداخلية بتوجيه كتاب سري في ١٣ حزيران ١٩٢٣ الى جميع المتصرفين تطلب منهم توضيح الظروف التي تعيشها ألويتهم لدراسة امكانية اجراء انتخابات المجلس التأسيسي، فكانت الاجابات ايجابية، وعلى أثرها عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في القصر الملكي ترأسها الملك فيصل الأول وحضرها عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) وبقية الوزراء، وتقرر تجديد اللجان الانتخابية في الألوية كافة، وتقرر تعيين يوم الخميس ١٢ تموز ١٩٢٣ موعدا للمباشرة في اجراء الانتخابات.

أعربت جريدة الاستقلال بعددها الصادر في ٢٣ تموز ١٩٢٣، عن تفاؤلها بفوز الوطنيين في انتخابات الهيئة التفتيشية في كل من بغداد والموصل.

وفي ٢٧ آب ١٩٢٣ بدأت مرحلة انتخاب الناخبين الثانويين، ويبدو أن تصدر المعارضين للساحة الانتخابية في بغداد والموصل قد أثار حفيظة المندوب السامي البريطاني فوجه في ٣١ آب ١٩٢٣ رسالة الى كوراندليس – مستشار وزير الداخلية – طالب فيها اطلاع الملك ورئيس الوزراء عليها ومما جاء فيها : "... ويظهر من التقارير أن المتطرفين ما زالت لهم الأكثرية الساحقة ..." وطالب "بتحذير الحكومة من ذلك ..."

وفي ٩ شباط ١٩٢٤، أصدرت وزارة الداخلية بلاغا تضمن جدولا لتقسيم النواب على الألوية، بحسب قرار ديوان الانتخاب في جلسته المنعقدة في ٧ شباط ١٩٢٤، مبينا فيه عدد أعضاء المجلس التأسيسي الواجب انتخابهم في اللواء عن المدن والعشائر والطوائف غير المسلمة .

وهكذا تمكنت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى (١٨ تشرين الثاني١٩٢٢– و ٢٢ تشرين الثاني١٩٢٣) من اتمام عملية انتخاب المنتخبين الثانويين، ولكنها استقالت قبل اجراء انتخابات النواب، فألف الوزارة جعفر العسكري في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ وقد نص منهاجها على انهاء انتخابات المجلس التأسيسي، وجمعه بأسرع وقت ممكن.

فقررت وزارة الداخلية اجراء الانتخابات في ٢٧ شباط ١٩٢٤، وقد بذلت السلطة جهدها الواسع لفوز مرشحيها في هذه الانتخابات واتضح الأمر بتدخلها المباشر فيها لتحقيق ما ترمي اليه.وبالفعل اجريت الانتخابات في ٢٥ شباط ١٩٢٤، وأعلنت عن الفائزين لعضوية المجلس التأسيسي .

هكذا تمكنت السلطة من انهاء عملية الانتخابات في أجواء سياسية عاصفة خصوصا في بغداد والموصل بعد تمكنها بالتهديد والقمع والابعاد من ازاحة العناصر الوطنية عن ساحة الانتخابات . كما ظهر للعيان أن السلطات البريطانية قد اطمأنت الى النتائج التي تحققت بفوز أغلبية تميل الى ابرام المعاهدة العراقية – البريطانية .

عن (مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية)

عندما أصبح عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلس النواب عام 1928

وصال عبد العزيز محمد

في بداية سنة ١٩٢٨ انتخب عبد العزيز القصاب نائبا في مجلس النواب عن لواء بغداد. لكن هذا المجلس سرعان ماحله عبد المحسن السعدون . وفي ١٩ ايار ١٩٢٨ افتتح مجلس النواب وانتخب عبد العزيز القصاب الذي كان يشغل منصب وزارة الداخلية رئيسا لمجلس النواب، بعد ان حاز على (٦٧) صوتا من اصل (٨٣) صوت وبذلك فقد رقى عبد العزيز القصاب كرسي الرئاسة وفي خطابه شكر أعضاء مجلس النواب لثقتهم به وانتخابه رئيسا للمجلس داعيا الاعضاء إلى مساندته في تقديم الخدمة المطلوبة منهم للبلد.

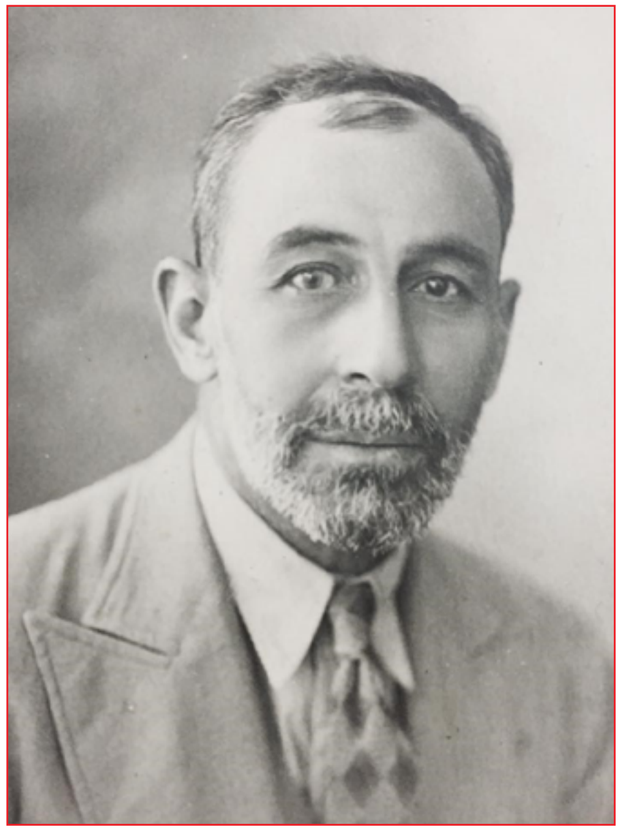

ومن الامور المهمة التي ناقشها مجلس النواب خلال تلك الفترة ميزانية سنة ١٩٢٨. كما اشتغل المجلس في اثناء الاسابيع الاولى من جلسته في التصديق على بعض القوانين التي اصدرتها الحكومة بعد حل المجلس السابق لاكتساب التدابير المالية التي لم يرصد لها مخصصات في ميزانية تلك السنة صبغة قانونية . ثم قدمت بعد ذلك بضعة قوانين ادارية اكثرها ذو اهمية ثانوية وبعض القوانين المعدلة للقوانين المعمول بها . اما اعمال المجلس الرئيسية فهي مقاولة اللطيفية التي حلت محل امتياز اصفر وامتياز التنوير والترامواي لمدينة بغداد وبعض اللوائح القانونية فضلا عن قضية الدفاع الوطني ومسالة مكافحة الجراد وميزانية وزارة الاوقاف فضلا عن قضايا اخرى تتعلق بزيارة الفردموند والاجراءات المتخذة بحق الطلاب.

ان هذه القضايا كانت تمثل الشغل الشاغل للرأي العام العراقي وان إستشارة واحدة لمحاضر مجلس النواب نجد ان النواب كانوا يتسابقون لبيان رأيهم وحججهم فيها . أما القصاب فعلى الرغم من انه كان رئيسا لمجلس النواب ولابد ان يلتزم الحياد والادارة المسؤولة في تنظيم جريان جلسات المجلس ... كان عليه رغم ذلك ان يبدي رأيا ما أو تعليقا ما بصدد هذ القضايا الخطيرة ... وله في ذلك أمثلة كثيرة على مواقف بعض النواب الذين تمتعوا بشعبية كبيرة لدى الرأي العام العراقي ولاسيما في بغداد بسبب تلك الآراء والبيانات الشجاعة التي نطقوا بها وتناقلتها الصحافة المحلية في حينها . ولكن مسألة واحدة كان هو بطلها تلك التي دخل من خلالها في مشادة كلامية بينه وبين نائب الموصل ضياء يونس حول استخدام الكتاب القليلي العدد في المجلس والاغلاط التي تحصل خلال عملية التوثيق لمحاضر مجلس النواب اذ تكلم ضياء يونس قائلا» اود ان اتكلم عن شيء يتعلق بادارة قلم المجلس، يعلم حضرات النواب ان الافادات التي يلقونها في هذا المجلس لها اهمية كبيرة لفت نظر الرئاسة الى ذلك مرات عديدة ومن رايي ان بقاء الحالة على ماهي عليه غير جائز واعتقد ان كتاب الضبط الموجودين يقومون بوظائفهم فالنقص ليس من جهتهم وانما هو لان عدد كتاب الضبط هو اقل من اللازم فلو ان ديوان الرئاسة التفت الى ذلك وعين من الكتاب مافيه الكفاية لكان احسن واولى.

واضاف قائلا» وهناك شيء اخر وددت ان الفت نظر المجلس اليه وهو ليس في النظام الذي لدينا مايبين الوقت الذي يجب ان ينهى به محضر الجلسة مثلا الجلسة السادسة يجوز ان تؤخر الى ان تبدأ المذاكرة في الجلسة العاشرة في حين ان العاشرة او العشرين تتاخر احيانا الى ان تمضي خمس او ست جلسات . وفي هذا التاخير محاذير اولا ان نفس الكتاب لايكتبون كل الالفاظ التي يلقيها النواب بل حينما يأتون لتنظيم الضبط الذي يكتبونه ربما ينسون كثيرا من الجمل التي يلقيها النواب بينما لو كانوا ينظمون المحضر بعد الجلسة بيوم او يومين لكانوا يتمكنون من خطها كما هي فمن هذا التاخير تحصل دائما اغلاط . ثانيا ان النواب انفسهم ربما يصعب عليهم ان يتذكروا نفس الجملة التي القوها في المجلس اذا وجدوا غلطا في افادتهم وقد لايتذكرون معناها. فلو ان ديوان الرئاسة اتخذ قاعدة وهي يجب ان ينظم محضركل جلسة بعد الجلسة لكان ذلك احسن فارجوا من ديوان الرئاسة ان يتخذ التدابير اللازمة لتامين هذه الغاية حتى يسلم ضبط المجلس من الاغلاط.

اجابه عبد العزيز القصاب قائلا» ان مقرر اللجنة لم يراجعني سوى مرة واحدة قبل ثلاثة ايام اذ ان كتاب الضبط قليلون وحضراتكم تعلمون ذلك) . فتكلم ضياء يونس قائلا» اتذكر اني راجعت معالي الرئيس مرتين فيمكن انه نسي الواحدة وبقيت الاخرى في باله ولو كنت قد راجعته مرة واحدة فالمقصد ان الفت نظر ديوان الرئاسة الى هذه المسالة سواء اكان مرة او مرتين وسمعت ان قسما من حضرات النواب راجعوا مقام الرئاسة في ذلك وهذه في نظري مسألة ضرورية يجب معالجتها بل ارى ان يزاد عدد كتاب الضبط الى مقدار يكفي ان لاتظهر المحاضر بصورة غير صحيحة. اجابه عبد العزيز القصاب قائلا» انا لارى من المناسب ان اناقش النائب ولا ارغب في ذلك فهو راجعني مرة واحدة وهذه وقعت بمحضر من اعضاء اللجنة المالية واظن حضرات الاعضاء يعترفون بذلك وانا طلبت منه ان يراجع كتاب الضبط ويقابل خطاباته في كل وقت شاء.

وكان لذلك الخلاف صدى في الصحف التي اخذت تردد تلك الحادثة التي وقعت بين عبد العزيز القصاب وضياء يونس فقد ذكرت صحيفة الاستقلال مايلي « لقد ساءنا كثيرا ماحصل من تصادم بين مقام الرئاسة واحد النواب . حيث كان واجب الرئاسة ان يتحاشى كل مامن شانه ان يعكر صفو الصلات بين النواب ومقام الرئاسة لان النواب ورئيسهم في نظر القانون الاساسي والعرف السياسي سواء في الحقوق وتأدية الواجبات لذا فان من واجب النواب احترام الرئاسة ومن واجب الرئاسة حفظ كرامة النواب، ونحن نرجو من معالي الرئيس ارحب صدرا ولاسيما مع نائب محترم ذي مبادئ وطنية ونزعات سامية كضياء يونس يحترم الحقوق النيابية ويقدر الواجبات الوطنية.

مع ذلك يمكن القول ان اعتراض ضياء يونس واقتراحه له مايبرره لأنه اراد أن يضبط توثيق المحاضر وتوثيق بيانات وآراء النواب حتى تخرج المطالعات بشكل مضبوط إلى الرأي العام . ويبدو ان رئيس المجلس عبد العزيز القصاب هو الاخر أراد المحافظة على سلامة التوثيق وضبط تدوين الجلسات ... ولكن الاختلاف بينهما وقع في صيغة المداخلة ليس إلا.

اظهر عبد العزيز القصاب حين ترأسه لجلسات مجلس النواب حرصه على تطبيق النظام في اثناء الجلسات . فعند التصويت على لائحة قانون تحديد اجل تسجيل البيوع والافراغات غير المسجلة لسنة ١٩٢٨ ، خاطب حمدي الباجة جي رئيس المجلس في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣ تموز ١٩٢٨ طالبا منه ان يتلو محمد رامز سؤاله لانه قد حضر متأخرا . فرفض عبد العزيز القصاب واهمل السؤال بسبب تأخره عن موعد الجلسة. فضلا عن ذلك فانه كان يخاطب النواب طالبا منهم ان تكون مداخلاتهم حول موضوع اللائحة المطلوب التصويت عليها فقط اضافة إلى عدم التطرق إلى ذكر الاعمال الشخصية ففي جلسة ٢٠ اب ١٩٢٨ وعند التصويت على لائحة قانون ميزانية سنة ١٩٢٨ المالية تحدث ناجي السويدي رادا على رشيد عالي الكيلاني الذي تكلم عن قانون الميزانية في الجلسة السابقة وحين حاول ناجي السويدي ان يذكر رشيد عالي الكيلاني ببعض الاعمال التي قام بها وكان شاهدا عليها تدخل عبد العزيز القصاب رئيس المجلس طالبا صرف النظر عن الاعمال الشخصية والتكلم عن اسس الميزانية دون التطرق إلى مواضيع اخرى . وفي جلسة ٢٩ نيسان ١٩٢٩ تليت الارادة الملكية باستقالة عبد المحسن السعدون من رئاسة الوزراء وتعيين توفيق السويدي رئيسا للوزراء وعبد العزيز القصاب وزيرا للداخلية فاستقال من مجلس النواب.

عن رسالة (عبد العزيز القصاب وأثره الاداري والسياسي في العراق)

من ذكرياتي عن انتخابات 1954... هل نقاطع ام نشارك ؟

نصير الجادرجي

بعد استقالة وزارة الدكتور (فاضل الجمالي) تشكلت في ١٩٥٤/٤/٢٩ وزارة جديدة برئاسة السيد (ارشد العمري) واعلنت في ١٩٥٤/٥/٤، بانها ستجري انتخابات نيابية يكون موعدها في ١٩٥٤/٦/٩.

كان السيد (ارشد العمري)، معروفاً بعدائه الشديد وأضطهاده للقوى الوطنية، بالاخص عند تشكيله لوزارته الاولى سنة ١٩٤٦، حيث قام حينها باعتقال العديد من السياسيين المعارضين، وأقام دعاوى قضائية على رؤساء الإحزاب وقادتها، والحكم عليهم بالسجن، وأغلق صحفاً كثيرة، لكن أخطر ما اتسم به عهده، هو مسؤوليته عن مذبحة كاور باغي.كانت (جريدة الأهالي) قد نشرت مقالاً افتتاحيا ضد هذه الوزارة، قالت فيه بأنها غير صالحة لاجراء انتخابات نزيهة وحيادية.كما أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بيانا بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩ نشر في (جريدة الأهالي) في ١٩٥٤/٤/٣٠ جاء فيه:

<u>إن الرأي العام فوجئ بتأليف الوزارة برئاسة السيد ارشد العمري الذي يزخر تاريخه وتاريخ اقطاب وزارته بالاعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته، مما لا يمكن الإطمئنان اليها على الاطلاق او اعتبارها أهلاً لاجراء انتخابات وهي في الوقت ذاته غير قادرة بمهمة الإصلاح او اجراء اي تغيير في الاوضاع الفاسدة.</u>

كما أصدر حزب الاستقلال بيانا بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٩ بالمعنى نفسه لبيان الحزب الوطني الديمقراطي، وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ أصدر الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة الى (جلالة الملك المعظم) يبين وجهة نظره في الوزارة الجديدة.

أثير حينها نقاش وتداول بين السياسيين كان مفاده: هل نقاطع الانتخابات ام نشارك عبر ترشحنا فيها؟.

وعلى اثر ذلك، تم عقد اجتماع في دار السيد (كامل الجادرجي) بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، كان ذلك في تمام الساعة العاشرة من صبيحة يوم الخميس الموافق ١٩٥٤/٥/٦ وقد حضره كل من السادة محمد مهدي كبة وصديق شنشل وفائق السامرائي عن حزب الاستقلال، وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل عن الوطني الديمقراطي، لمناقشة الإشتراك في الانتخابات او المقاطعة.

وكان من أشد المتحمسين للاشتراك السادة فائق السامرائي وحسين جميل ومحمد حديد، أما الآخرون فقد كانو بين بين.

حينها كان السيد (فائق السامرائي) يخرج بين حين وآخر من صالة الاجتماع في منزلنا، ليتفرد بي متحدثاً فيقول: سوف نقوم باستدعائك لاجتماعنا لتبين رأيك ورأي الشباب الذين تلتقي بهم، ولنعرف منك ما يدور في الشارع من حديث حول الأشتراك أو مقاطعة الانتخابات، كما سألني عن امكانية إحضار أشخاص آخرين يمكن الاستفسار منهم الان.

قلت له: إمهلني لمدة أقل من ساعة لأستدعي بعض الشباب والرجال الكبار بالعمر.

فردّ علي قائلا: في حال وجدنا ضرورة لذلك، فقم بالتهيئة اذا تطلب الأمر، وبعد مضي ربع ساعة تم استدعائي لأبين رأيي، وما يدور من آراء في أوساط المجتمع في الاشتراك بالانتخابات، اذ كنت متحمساً بطبيعة الحال في الاشتراك فيها وخوض غمارها.

جلست بينهم لأبين رأيي بصراحة، وقلت لهم بأن اشتراككم من عدمه سيكون امتحاناً لكم، لكن تأكدوا بأن الشارع مجمع على الاشتراك، وعدم اشتراككم في (المعركة الانتخابية) سيكون خيبة أمل لأننا سوف نشترك مهما كان الثمن... وتم تبادل الضحك بين الحاضرين!.

بعد أن أدليت بحديثي تم استدعاء سائقنا السيد (حسين) المقرب من والدي، والمعروف لدى بعض السياسيين الذين كانوا يتبادلون معه الأحاديث الظريفة.. أظهر حسين للحاضرين حماسته بالاشتراك في الانتخابات، معبراً للجميع على أنه ليس رأيه لوحده بل هو رأي أصدقائه واسرته والناس المحيطين به.

وبناءً على طلب السيد (فائق السامرائي) بقيت لبرهة معهم في الاجتماع للسؤال اذا اقتضى ذلك، وبقيت كمستمع من دون أن أبدي أي تدخل او كلام في النقاش الذي كان يدور بينهم.

بعد ذلك قال كامل الجادرجي: أنا سأمتنع عن الترشح، فكان وقع ذلك القول شديداً عليهم، ليصر الجميع بانهم لن يشاركوا الا ان يكون هو اول المشتركين.

فقال لهم:

حسناً سأرشح لكن بشروط...

انكم تعلمون ان الانتخابات ستزوّر كالعادة، وخصوصاً أن هذه الوزارة يرأسها السيد (ارشد العمري)، سنشترك ولن يهمنا الفوز، بل سنعد أنفسنا من الخاسرين نتيجة للتدخلات التي ستحصل، ولكن يجب ان نشرك الجماهير بأوسع نطاق، ونقوم بعقد الاجتماعات في المحلات والشوارع العامة والمقاهي، لنفضح من خلالها عمليات التزوير والتدخل أيا كانت، ونفضح الجهة التي ستقوم بها بكل ما لدينا من قوة وإمكانية.

بعد ذلك طرح (الجادرجي) موضوع إشراك الحزب الشيوعي في الانتخابات وكيفية مشاركتهم في الحملة والترشيح والطريقة المناسبة لذلك، حينها أبدى الحضور ملاحظاتهم التي عبروا فيها عن تخوفهم من هذا الأمر واحتمالية استغلال الحكومة له فتعود تبعاته بشكل سلبي عليهم.

ثم قال (الجادرجي): إنني على اتصال بهم واستطيع ان اتعهد بأقناعهم وإفهامهم بطريقة الدخول للانتخابات وصيغة الترشيح، ومن ثم نقوم بوضع خطة مناسبة لعدم اثارة الضجة والدعاية ضدنا وضدهم، لأن عدم دخولهم معنا سوف يفقدنا تأييداً كبيراً في الشارع، والشيوعيون أنشط من غيرهم.

استمر ذلك الاجتماع لوقت أطول من المخطط له، فقال لي الوالد بأن (الجماعة) سيتناولون الغداء عندنا، وفعلاً تناولنا الطعام سوية مع جميع افراد العائلة.. ثم انتهى الاجتماع في عصر ذلك اليوم المصادف (٦ أيار/ مايو ١٩٥٤) بالموافقة على الإشتراك في الانتخابات، لتنشر جريدة (الأهالي) بيان الحزب الوطني الديمقراطي الصادر في ١٩٥٤/٥/٧ وبيان حزب الاستقلال اللذين أعلنا فيه الإشتراك في الانتخابات، وبتاريخ التاسع من أيار/مايو ١٩٥٤ أعلن عن ترشيح السادة:

كامل الجادرجي وحسين جميل وعواد علي النجم ونائل سمحيري عن بغداد، ومحمد حديد واسحق بيذون عن الموصل، وجعفر البدر عن البصرة.. فيما أعلن حزب الاستقلال عن ترشيحاته التي كانت عن الجبهة الوطنية التي اعلنت فيما بعد. وبعد ذلك رشح عدد آخر من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وشخصيات سياسية معارضة ضمن قائمة الجبهة الوطنية لخوض الانتخابات النيابية، وأصدرت ميثاقاً بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ حددت فيه الأهداف التالية:

١-اطلاق الحريات الديمقراطية، كحرية النشر والاجتماع والتظاهر والأحزاب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.

٢-الدفاع عن حرية الانتخابات.

٣-الغاء معاهدة ١٩٣٠ والقواعد العسكرية، جلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية، بما فيها الحلف التركي الباكستاني أو أي نوع من أنواع الدفاع المشترك.

٤-رفض المساعدات العسكرية الأمريكية التي يراد بها تقييد سياسة العراق أو ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.

٥-التضامن مع الشعوب العربية المناضلة في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار ولاسيما مصر والمغرب العربي، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي.

التواقيع:

ممثل الحزب الوطني الديمقراطي، ممثل حزب الاستقلال، ممثل العمال، ممثل الشباب، ممثل المحامين، ممثل الفلاحين، ممثل الأطباء، ممثل الطلاب.

دعوة (مرفوضة) لكن قبولها تحول الى مهرجان!

كان السيد (حسين جميل) يشرف وينظم الحملة الانتخابية للمنطقة الثانية «منطقته» التي فاز منها فيما بعد بالتزكية، جراء انسحاب المرشح الآخر السيد (عبد الرزاق القيسي) من الترشيح، أما المنطقة الثالثة فقد كان مرشحها السيد (كامل الجادرجي) والمشرف على حملتها الانتخابية السيد (حسين جميل) حيث كنت مساعداً له، ومُرَوِّجاً لتلك الحملة مع عدد من الشباب نتجول وننظم الاجتماعات وغيرها. بعد عدة أيام طلب أهالي المنطقة بضرورة زيارة (الجادرجي) الى منطقتهم، أيد السيد (حسين جميل) هذا الطلب بشدة، بل عدّه من ضروريات الحملة، لكن (الجادرجي) رفض هذا الأمر جملة وتفصيلا، وقال حينها الاتي:

في الأيام الاعتيادية وقبل الانتخابات لم أزرهم، أما الآن فزيارتي لهم تعد ضربا من ضروب الرياء!.

لم يكف السيد (حسين جميل) عن محاولاته بإقناع الجادرجي، لكن وسط اصرار الاخير برفضه، كلفني بحل هذا الموضوع، عبر دعوة بعض وجوه المنطقة للسيد (كامل الجادرجي) لزيارتهم فتكون صادرة من قبلهم، علّه يقتنع.

أبديت قناعتي بالفكرة حينها، فتحدثت مع أصدقائي سامي طبره وعبد الرحيم الخزرجي وعبد الرحمن الصفار، وغيرهم عن فكرتي بتنظيم وفد كبير من شخصيات المنطقة لزيارة الجادرجي، يقدمون له فيها الدعوة لزيارة منطقتهم بمحلاتها (فرج الله والطاطران وأبو سيفين)، والمحلات المجاورة لها.. (كان جلّ ابناء هذه المحلات من الطبقات الكادحة ومعظمهم منحدر من جنوب العراق)، ثم الى المناطق الأخرى، وفعلا تم ما خططنا له، وقام وفد من ابناء المنطقة، بزيارة السيد (كامل الجادرجي) ليتم الاتفاق على دعوته للمنطقة بعد يومين من ذلك الاجتماع.

حضر الجادرجي الى المنطقة في مساء يوم ١٩٥٤/٥/١١ لنشاهد وإياه مهرجاناً انتخابياً رائعا قل نظيره في تلك الفترة، والقى بالحاضرين كلمة ارتجالية عبر فيها عن عظيم سعادته بما يشاهده، مشيراً لهم، بأن قائمته (الجبهة الوطنية الموحدة) إن فازت فلن تتمكن من تشكيل حكومة بالمطلق «في تلميح منه الى موقف الحكومة منه»، لكنه قال للجماهير بأننا بأصواتكم وتعاونكم سنمنع التحالفات العسكرية والاتفاقيات الجائرة بحق العراق..

في تلك الاثناء ألقيت على رأسه الزهور من قبل بعض طالبات المدارس الحاضرات في ذلك المقهى في مشهد أثر علينا جميعاً.

من هناك، انطلقت الحملة الانتخابية بشكل منظم، وقد كتبت حينها (جريدة الأهالي) وصفاً لهذا الاحتفال في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢.

بعد مدة قصيرة أعلن السيد (صبيح الدفتري) انسحابه من الانتخابات، عبر بيان نشره في الصحف، وعلى اثر ذلك أصدر رئيس الوزراء قرارا يقضي بنقله من مدير عام ديوان وزارة المواصلات، الى مفتش في وزارة الزراعة.. وعلى إثر ذلك قدم (الدفتري) إلى رئيس الوزراء (استقالة) جميلة المغزى كما فيها انه (لا يملك المؤهل لاشغال وظيفة زراعية، لأن الله لم يهبه الموهبة التي منحها للسيد رئيس الوزراء من كفاءة وقدرة مهندس، ليشغل منصب رئاسة الوزراء)!.

مذكرات نصير الجادرجي : طفولة متناقضة ... شباب مُتَمرّد .. طريق المتاعب

وزارة الداخلية والانتخابات النيابية لسنة 1948

د. قحطان حميد العنبكي

في ٢٢ شباط١٩٤٨ أصدرت وزارة السيد محمد الصدر قراراً بحلّ المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة،ووصفت الانتخابات بأنها معركة وصراع بين الأحزاب السياسية الثلاثة(الأحرار والوطني الديمقراطي والاستقلال) وبين كتلة(نوري السعيد وصالح جبر).وهذه الكتلة الأخيرة اعتمدت على العشائر في الانتخابات،وأخذت الحركات العشائرية تتصاعد في الكوت والسليمانية وبغداد الكرخ وراح ضحية هذه الأعمال أربعة رجال وامرأة من القتلى وعدد كبير من الجرحى،وقد ظهر أنّ هذه العمليات قد جرت في أماكن قريبة من مراكز الشرطة والبعض الآخر في المستشفيات، وهذا الأمر يعد تقصيراً من مؤسسات وزارة الداخلية ذات التخصص الأمني،بل يعكس ربما تقصيراً متعمداً من بعض أفراد هذه المؤسسة ولاسيّما أنّ حركات العشائر كانت موالية لنوري السعيد وصالح جبر ذوا النفوذ الواسع في المؤسسة الحكومية ومنها دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام.

ثم جاء اشتراك الجيش العراقي في الحرب الفلسطينية(٤)لتعلن الحكومة الأحكام العرفية في ١٥ ايار ١٩٤٨ في جميع أنحاء العراق بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي، وأخذت وزارة الداخلية تستغل هذا الموضوع لتنفيذ سياستها،فحدثت توقيفات كثيرة كان باعثها هو موضوع الانتخابات،واستغلال الأحكام العرفية لمصلحة مرشحي الحكومة(١)، مما جعل وزير التموين محمد مهدي كبه-ممثل حزب الاستقلال في الحكومة- يستقيل من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الانتخابات وذلك في٧حزيران١٩٤٨(٢)،وقد جاء في كتاب استقالته:((ان اتجاه الانتخابات بدأ ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على انتهاجها ..، وإذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية.. وحين أعلنت الأحكام العرفية وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية خارج بعض المدن الكبرى،فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين،وأغري آخرون بترشيح أنفسهم على وجه مفاجئ في مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابي فيها،بل إننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي ترشحوا أنفسهم فيها،ورافق ذلك جو من الإرهاب ضاق به الاهلون،فقد أوقف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف أرجاء العراق.. وان إصراري على المطالبة بالكف عن التدخل بالانتخابات لم يثمر،بل مازال موظفو الإدارة يتلقون الايعازات بإفهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين .. وان توقيف الأشخاص ما انفك جارياً لأسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين،وجو الإرهاب ما فتئ مخيماً على الانتخابات.. ومن أجل ذلك كله أبادر إلى رفع استقالتي)).

كما استقال داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية في٢٦ايار١٩٤٨((احتجاجا على تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخابات)).

وهذه إشارة واضحة على تدخل وزارة الداخلية في سير العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة،أي خروج هذه الوزارة من حيادها الذي كان يجب عليها التمسك به ومعاملة الجميع سواسية،كما استغلت الوزارة المجالس العرفية((في وجهة هي غير الوجهة التي أنشئت هذه المجالس من اجلها ،فقد استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيها خاصا لا يتفق مع حرية الانتخابات ومع المصلحة العامة،بل يخالف الأنظمة والقوانين..)).

وقد استغلت وزارة الداخلية،ايضاً،نظام دعاوى العشائر الذي كان يطبق على نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي والذي يمنح سلطات واسعة لرؤساء الوحدات الإدارية بحيث يمكنهم من توقيف الأشخاص بشكل جماعي ومن دون ذكر الأسباب،وقد استغل رؤساء الوحدات الإدارية هذا النظام لتهديد المرشحين والناخبين بتطبيقه عليهم اذا ما خالفوا رغبة الوزارة في انتخاب أشخاص معينين.

ويقول النائب نجيب الصائغ عن انتخابات سنة ١٩٤٨ والأساليب التي اتبعتها الحكومة التي حالت دون فوزه في الانتخابات((رشحت نفسي نائبا عن أقليات الموصل.. ومركز قضاء اللواء بأجمعه يشترك في انتخابات الأقليات،وهذا يتألف من أربع مناطق،المنطقة الأولى والثانية في البلدة نفسها .وهاتان المنطقتان ليس بإمكان الإدارة ان تؤثر على أحد فيها،اما المنطقة الثالثة فتتألف من ناحيتي الحمدانية وتلكيف،والمنطقة الرابعة تتألف من ناحيتي الشورة والشرقاط. وكنا نسعى جهدنا على المنطقتين الثالثة والرابعة و أخذنا نعمل مع المنتخبين فيها،ولكن قبل موعد الانتخابات بخمسة أيام أخبرني بعض مؤيدي في هاتين المنطقتين بان كلا من مديري النواحي في المنطقتين جمع المنتخبين وأخبرهم بان هناك ثلاثة مرشحين حكوميين عن المسيحيين،ووزعوا عليهم أوراقاً مطبوعة فيها أسماء هؤلاء المرشحين وأفهم المنتخبين بأن الواجب عليهم أن ينتخبوا هؤلاء المرشحين، ومن لم ينتخبهم، أو ينتخب غيرهم،فستسخط عليه الحكومة.ومن تسخط عليه الحكومة يجب أن يعرف أنّ المجلس العرفي موجود،وأن نظام دعاوى العشائر يخوّل مدير الناحية صلاحيات واسعة.)).

ولم تكتف السلطات الإدارية بذلك،بل اعترضت على نتائج الانتخابات بعد فوزه على أحد مرشحي الحكومة الثلاثة. وبعد إعلان نتائج الانتخابات والقول هنا لنجيب الصائغ ((تقدم مدير ناحية الشورة باعتراض على انتخابي لأسباب تافهة تتضمن أنّ بعض الناخبين في هذه المنطقة كتبوا أوراقهم بأنفسهم الأمر الذي أدى إلى فوزي وقد ردت محكمة الاستئناف هذا الاعتراض رغم الضغط الشديد عليها من الإدارة.. ولم يقف وزير الداخلية عند هذا الحد بل اتصل بعدد من النواب كي يعترضوا على مضبطتي عند عرضها على المجلس الا ان جميع من اتصل بهم رفض ذلك)) ، بل أن وزارة الداخلية ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما أخذت تضايق وتلاحق المنتخبين في المناطق المذكورة لمعاقبتهم على انتخابه.

وبعد نهاية الانتخابات،أخذت الشكاوى والاحتجاجات تنهال على الحكومة من مختلف المناطق الانتخابية على التدخل فيها،وكان موقف وزير الداخلية إزاء ذلك بأن((الانتخابات حرة،وأنا لا أتدخل فيها،وأنّ هذه الشكاوى غير صحيحة،وغير واردة..)).وعندما وصلت أخبار تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات إلى رئيس الوزراء السيد محمد الصدر،اتصل الأخير بوزير الداخلية محتجاً على هذا التصرف طالباً منه عدم التدخل وترك الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم الشرعيين.

أنّ إعلان الإدارة العرفية في أيار ١٩٤٨بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين كانت ذريعة وغطاءً لحرب السلطة في العراق(ضد الحركة الوطنية وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي...وقد وضعت المخابرات البريطانية مخططاً متكاملاً للحرب الأخيرة ضد الحركة الشيوعية والوطنية)) فضح الحزب الشيوعي جانباً منها بنشر وثيقة وقعت في أيديه-عن طريق أحد العملاء المزدوجين-وكان تقضي بإثارة الفتن والصراعات القومية والطائفية والدينية بين العراقيين))(١).وهذا تأكيد لاستغلال الحكومة للقضية الفلسطينية لأغراض ضبط الوضع الأمني في العراق ومكافحة الحركة الوطنية ولاسيما الحركة الشيوعية،فضلاً عن استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق على الرغم من استقلاله الشكلي منذ سنة ١٩٣٢،واتباعهم السياسة الاستعمارية التقليدية((سياسة فرّق تسُد))من خلال إثارة الفتن والاضطرابات الداخلية وحتى وقتنا الحاضر.

عن رسالة (وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨)

من ذكريات نائب في العهد الملكي.. ماذا كان يفعل برلمان الثلاثينيات؟

خيري الدين العمري

سارت الحكومات منذ تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١ وإلى سنة ١٩٣٠ في سياقات تنفيذ الانتخابات النيابية على طريق الترشيح الفردي دون اللجوء إلى اتباع نظام القائمة. وكان من المتعارف عليه في هذا العقد من الزمان فوز مرشحي الحكومة على الاطلاق، كون الأكثرية الساحقة كانت طوع أمر الموظفين الإداريين ولم يأت ذلك بالإكراه أو بالشدة... بل بحكم طبيعة الانقياد...!!

وأما سكان المدن، المتوغلون في معرفة أمور الانتخابات وطرقها فيشكلون أقلية ضئيلة، بسبب أن من يتحدى الحكومة (ومرشحيها) في الانتخابات لابد وأن يحصد الخذلان والفشل...!! حتى أنني لما دخلتُ انتخابات سنة ١٩٣٠ حاملاً شعار رفض المعاهدة، ومعارضاً الحكومة، كنتُ قد أحرزتُ المرتبة الأولى في انتخابات قضاء الموصل، فضلاً عن أصوات لا بأس بها من بعض الأقضية، لكني لم أغدو نائباً (في النتيجة) لأن هناك (ثمانية أقضية) غير قضاء الموصل، يحصل فيها من يضع الأوراق (الانتخابية) في صناديق الاقتراع حسبما تريده الحكومة ويتطلبه الحال والواقع...

وقد قال لي مرة (نوري السعيد) سنة ١٩٣٠ وكان يومها رئيساً للوزارة، أنهم بصدد إجراء تعديلات في قانون الانتخابات... فقلتُ له : أي قانون من القانونين؟! فقال بصفة المندهش : أي قانونين؟!... فأجبته القانون الأول قانون الانتخاب المكتوب، الذي لا حكم له إلا تسجيل (خلاف الواقع)... أما القانون الثاني فهو قانون الترشيح (غير المكتوب)... فضحك الباشا...وقال: لا... لا... القانون الأول...الأول...!! وتقريراً للواقع، نقول أن الوزارات كانت قد سارت في موضوع الانتخابات على وفق أسلوب واحد وهو الترشيح وضمان انتخاب المرشحين، غير أنه كان هناك بعض الشذوذ في الطرائق، كان لها أثر شديد في إذلال الحياة النيابية وجعلها عالة على البلاد. فالضربة الأولى جاءت على يد نوري السعيد في وزارته الأولى سنة ١٩٣٠ .وتفاصيلها كما يأتي: كانت الانتخابات سنة ١٩٣٠ قد تقدمت وكادت أن تنتهي. وكنتُ عضواً في الهيأة التفتيشية ومنتخباً ثانوياً ومرشحاً للنيابة. وكان تحسين علي متصرفاً في الموصل، فذهب إلى بغداد لتلقي (الوحي النهائي) عن أسماء المرشحين. ولما عاد زرته في مكتبه الرسمي. وبعد السلام والسؤال أخرج من جيبه المفكرة السنوية الخاصة به وفتحها وقال: انظر هذه أسماء مرشحي الحكومة، ثم أن إسمك على رأس القائمة. فلما نظرتُ القائمة رأيتُ إسمي وشهرتي على رأس الأسماء، فقلتُ : نشكرهم ونشكركم، فقال : ولكن هناك شرط...!! فقلتُ : وما هو؟! قال : أن تعطي تعهداً خطياً بقبولك المعاهدة، ثم بدخولك حزب الحكومة وهو حزب العهد. فوجمتُ... ثم أردفتُ قائلاً : ولم كل هذا؟ قال : هذا هو أمر رئيس الوزراء. قلتُ : ولكنني رشحتُ للنيابة مرتين، وكانت هناك أمور جسام، وكان هناك رئيس، وكان هناك وزراء... وأحدهم هو نفسه نوري السعيد، لكنني لم أكلّف بمثل هذا التكليف المهين فقد اعتمدوا على شرفنا وقولنا... حتى أنني قد بقيتُ نائباً مستقلاً أكثر من شهر ولم أدخل حزب التقدم إلاّ بعد أن طلب إليّ المرحوم عبد المحسن السعدون الاشتراك في حزبه، فاشترطتُ في حزب التقدم لقناعتي بإخلاص زعيم الحزب وإصابة أهدافه. والآن أرى نفسي أمام شيء جديد تعافه النفس الأبية، وإني لستُ مستعداً لقبول هذا الشرط المخطوط، لأن بهذا التعهد المخطوط يراد من المرشح أن يشتري كرسي النيابة بصك يدل على الذل والمسكنة... فأي خير في مثل هذا النائب المملوك...؟! فالحكومة تريد أن تستند إلى المجلس وتبرم المواثيق والأحلاف مع الدول الأجنبية، لذا كان عليها أن تكون قوية بمجلسها النيابي.. ثم كان عليّ أن أودع المتصرف وأخرج... وكانت نتيجة هذه المكالمة بطبيعة الحال أن الحكومة أخرجت إسمي من بين مرشحيها، ولابد أنها وجدت من يعطي مثل هذه الصكوك... ولأن الحكومة أرادت التشدّد في هذا الموضوع وعدم التسامح بأن يكون النصر القاطع لغير مرشحيها، فقد وجهتْ الإنذار إلى الموظفين المهدّدين بقطع الأرزاق وسوء المصير. وكان أن حصل في فترة قبل الانتخاب الثاني أن أذاعت الحكومة بشتى الوسائل أن (ديلاً) لقانون انضباط موظفي الدولة سيصدر قريباً وفيه يجق فصل الموظف بقرار من مجلس الوزراء. وأفهم الموظفون من طرف خفي بأن سيرهم أثناء الانتخابات سيكون له أثر في مصاير وظائفهم.

وقد حكى لي أحد أصدقائي أن (آمره) حضر إلى مقره الرسمي لإفهامه (بالذات) أسماء مرشحي الحكومة. وكان أن رأى الآمر أحد أولاد الموظف المذكور كان متواجداً في الدائرة حينذاك. فأشار إليه الآمر أن يتقدم نحوه، فلما فعل الطفل قال الآمر وهو يقدم نصائحه الى الوالد : أرجوك فكّر في مستقبل هذا الطفل فيما إذا خالفتَ أو امر الحكومة ...!! في الحقيقة كان هذا إسفافاً ما بعده إسفاف ... وسخافة تصل بالأمر إلى درك أسفل من التفاهة..

وقد جرى قبل هذا الاستفتاء ثلاث انتخابات أحدها انتخاب المجلس التأسيسي، ولم يصل الأمر بالحكومة إلى هذا الحال الذي حطّ من كرامة الموظفين الذين هم عماد الدولة الأساس. ثم جرت الانتخابات في مركز الموصل فكانت حفلة مضحكة كادت أن تؤدي إلى ما لا تحمد عقباه ... بحيث أن مؤيدي الحكومة لم يردّوا على أي واحد نَدّد بالمعاهدة ... فلم يدافعوا عنها ولم يذكروا حسناتها بل جاءوا بما استوجب السخرية ... وصرخ أحد المرشحين : (هل يعقل يا ناس بأنني وأبي جواسيس للإنكليز ...؟!! مع العلم أن والدي كان قد توفي قبل الاحتلال بسنين). وقال المرشح الذي أصبح نائباً محترماً، أنه قد نام على التراب في ثورة الحجاز، فقلنا له انه يجهل التأريخ ... وقال مرشح ثانٍ أن رجال الوزارة رجال أسود ... فقلنا له : إننا لم نقل أنهم ثعالب ...!!

وباختصار، يمكننا القول أن جميع المجالس النيابية، ومن ضمنها المجلس التأسيسي، تألفت كلها، بترشيح الوزارات القائمة في حينها، ولم يكن لأي وزارة أن تسير على غير هذه الطريقة، كون قانون الانتخاب لا يتفق وحالة البلاد الثقافية والاجتماعية، حتى بعد مضي عشرين سنة على تأسيس الحكم الوطني. إذاً فلا مناص للوزارات من اتباع قانون الترشيح، أو تبديل الأصول الموضوعة لانتخاب النواب في القانون الأساس وقانون الانتخاب، تلك الأصول التي ظهر فشلها بصورة لا تقبل الجدل ... إذاً لم تدهورت الحياة النيابية في العراق من سيئ إلى أسوأ ...؟ سؤال يتوجب على كل من يتصدى لكتابة تأريخ العراق أن يضعه في صدر أولوياته ... وفي يقيننا أن أحد أهم الأسباب هي احتضان الأقرباء والمحاسيب والمناسيب ولنا في موقف عبد المحسن السعدون من رفضه ترشيح ابن أخية توفيق السعدون لملء دائرة متصرفية العمارة الانتخابية، علماً ان الهيأة الإدارية لحزب التقدم (وكان عبد المحسن السعدون أمينه العام) كانت قد أوصت في غيابه بترشيح توفيق لقناعة الهيأة بكفاءة المرشح وثقافته ما يؤهله للنيابة. وكان أن انطوى هذا الأسم من التداول وتم ترشيح سواه... وهكذا كان... ومما يجدر بنا ذكره أنه بعد انتحار عبد المحسن السعدون وانحلال النيابة في لواء المنتفك أعاد حزب التقدم ترشيح (توفيق السعدون) مكان المغفور له عمه ونجح بالطبع وأصبح نائباً ولكن بعد وفاة عمه وزوال نفوذه كرئيس للحكومة. وهناك أسباب أخرى أدت إلى ضعف العملية النيابية. إذ من المعلوم أن القانون الأساس لا يجيز حل المجلس إلا لسبب وجيه، وإذا تم حل المجلس لذلك السبب، فلا يجوز حل المجلس الجديد لأجل ذلك السبب نفسه. وفي الغالب يكون سبب حل البرلمان هو اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة والمجلس في مصالح يُدّعى أنها تخص المصلحة العامة للبلاد.....! عن كتاب (مقدمات ونتائج، مذكرات خيري الدين العمري)

هكذا عرف العراقيون الإنتخابات العامة في العهد العثماني

د. فلاح حسن كزار

أولا:- انتخابات عام 1877 (الأولى)

جاءت هذه الانتخابات تجسيدا وتطبيقا لما ورد في الدستور والنظام-المؤقت- العثمانيين الآخرين، أي جرى انتخاب أعضاء هيئة المبعوثان عن طريق المجالس الإدارية في مراكز الولايات والألوية والاقضية وليس عن طريق الشعب ،وقد افتتح اول مجلس عمومي في تاريخ الدولة العثمانية في التاسع عشر من آذار عام ١٨٧٧ في إحدى بلديات مدينة استانبول المعروفة باسم (سرايا بشكطاش)، وفي اليوم التالي عقد المجلس جلسته السرية الأولى في (دار الفنون) –وهي جامعة استانبول القديمة- لتنظيم الأمور التمهيدية وكان من بينها مشروعات قوانين بضمتها القانون الانتخابي الذي سيعمل به المجلس في العام القادم،وقد بلغ عدد أعضاء هيئة المبعوثان مع هيئة رئاستها مائة وسبع وعشرون عضوا مثلوا جميع الولايات العثمانية ،بضمنهم أربعة أعضاء عن ولاية بغداد باعتبارهم ممثلين عن العراق ناقش هذا المجلس خلال شهري (ايار و حزيران)عام ١٨٧٧ قانونا انتخابيا جديدا ضم ثلاث وثمانين مادة ،لكنه لم يطبق بسبب الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية لاسيما الحرب القائمة بينها وبين روسيا منذ نيسان من العام ذاته، وعليه تم حل هذه الهيئة ، وانتهت أعمالها في الثامن والعشرين من تموز من العام ذاته.

ثانيا:- انتخابات عام 1877 (الثانية)

جرت انتخابات الهيئة الجديدة خلال شهري أيلول وتشرين الأول عام ١٨٧٧، وقد اتبع هذا النظام الانتخابي السابق الذي أقرته هيئة المبعوثان السابقة لاسيما بعد صدور إرادة سنية في السادس والعشرين من آب عام ١٨٧٧ بالموافقة على طلب مجلس الوكلاء(مجلس الوزراء) باعتماد ذلك النظام الانتخابي، وفي الثالث عشر من كانون الأول عام ١٨٧٧ تم افتتاح أعمال الدورة الثانية لهيئة المبعوثان والتي تزامن عقد جلساتها مع استمرار اندلاع المعارك بين الدولة العثمانية وروسيا

في الرابع عشر من شباط عام ١٨٧٨ صدرت إرادة سنية بتعطيل العمل بالدستور وتعطيل عمل هيئة المبعوثان والإبقاء على عمل أعضاء هيئة الأعيان ، وذلك بسبب كثرة الانتقادات التي وجهها أعضائها ضد الحكومة العثمانية بشكل عام وإجراءات السلطان العثماني المخالفة للدستور بشكل خاص،وتم نفي الكثير من أعضاء هذه الهيئة خارج البلاد

هكذا تم تعطيل أول تجربة لنظام الحكم (الدستوري البرلماني)في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها ، والتي لم تدم –بمجموع جلسات مجلسها العمومي- سوى خمسة أشهر وعشرون يوما ،وعاد السلطان العثماني ليحكم البلاد حكما مطلقا لمدة ناهزت الثلاثون عاما، مع التنويه بان هذه التجربة يمكن عدها نقطة الانطلاق نحو تهيئة أذهان عامة الناس وتدريبهم البعض منهم على المشاركة في الحكم وان كان ذلك بصورة شكلية ومحدودة.

ثالثا:-انتخابات عام 1908 (الثالثة) وتعديل بعض مواد القانون الانتخابي

نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، اندلعت ثورة تموز عام ١٩٠٨ بقيادة (جمعية الاتحاد والترقي) ، والتي أرغمت السلطان عبد الحميد الثاني على إصدار إرادة سنية بإعادة العمل بالقانون الأساسي (المشروطية الثانية) ، وإعادة العمل بقانون انتخاب أعضاء هيئة المبعوثان السابق، حيث أنشأت الجمعية حزبا سياسيا خاصا بها حمل الاسم ذاته، وفتح فروعا له في مختلف الولايات العراقية بهدف تهيئة قوى انتخابية تعضد مرشحيه لعضوية هيئة المبعوثان المرتقب.

في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٠٨ صدرت إرادة سنية تدعو الى إجراء انتخابات هيئة المبعوثان، ولما كان عدد الأهالي الذين يعرفون أصول الانتخابات قليل قياسا بعدد السكان ، باشرت بعض الجرائد بنشر وشرح تلك الأصول الانتخابية ، وفي العشرين من أيلول من العام ذاته أعيد نشر قانون الانتخابات السابق مع إضافة بعض التعديلات عليه، حيث اعتبر كل لواء دائرة انتخابية بنسبة تمثيل نائب واحد لكل خمسون ألفا من الذكور العثمانيين الذين يدفعون ضريبة لخزينة الدولة سواء كانت قليلة أم كثيرة، وفي حالة كان عدد الذكور في اللواء اقل من ذلك وأكثر من خمسة وعشرون ألفا فتبقى نسبة تمثيله كما هي أي نائب واحد، أما إذا زاد عدد ذكور اللواء عن خمسة وسبعون ألفا فتكون نسبة تمثيلهم نائبان، واذا زاد عدد الذكور عن مائة وخمسة وعشرون ألفا فتكون نسبة تمثيلهم ثلاث نواب،على أن تجري الانتخابات على درجتين ، ينتخب في الدرجة الأولى الذكور الذين أكملوا سن الخامسة والعشرون من العمر ، ثم يقوم هؤلاء المنتخبون بانتخاب نواب اللواء من بين مرشحي الحكومة.

لقد اوجب القانون الانتخابي تنظيم سجلات بأسماء الذكور العثمانيين مع ذكر تاريخ ولادتهم، على ان يبدأ تنظيمها في الأول من شهر ايار وينتهي في أواخر شهر حزيران، ومنحت دوائر البلدية و مختاري المحلات الذين يتبعونها بطبيعة الحال دورا في الإعداد لتلك الانتخابات من خلال نشر قوائم الناخبين وتبليغهم بالأوامر الصادرة عن طريق المختارين، فضلا عن تراس مديرو البلدية للهيئة التفتيشية الانتخابية التي تقوم بتدقيق القوائم الانتخابية ومراقبة سير الانتخابات ، كما منح الرؤساء الروحانيين للطوائف الدينية الثلاث(الإسلامية، واليهودية، والمسيحية) دورا في عملية ضبط وتدقيق سجلات الناخبين ، هذا وتقرر منح أجورا يومية لأعضاء اللجان التفتيشية.

أما الترشيح للمبعوثية فيكون وفق إحدى الطرق الآتية:-

- ان يرشح الشخص نفسه بعريضة يقدمها الى الوالي.
- ان يتم ترشيحه من قبل جمهور من الأهالي بعريضة موقعة من قبل (٣٠٠) رجل او أكثر.
- ان يتم ترشيحه من قبل الحزب الذي ينتمي إليه.

بموجب هذا القانون أصبحت الانتخابات تجري على مرحلتين، في الأولى يقوم الذكور المسموح لهم بالانتخاب باختيار شخصيات معينة حددت لهم من قبل الجهات الحكومية بعد ان يتم تشكيل هيئة تفتيشية انتخابية تكون تحت إشراف موظف مختص وعضوية رئيس مجلس إدارة الناحية ورؤسائها الروحانيين للإشراف على الانتخابات ، و يتم تقسيم الفائزين على شكل مجموعات بحيث لا يتجاوز عدد المجموعة الواحدة ثلاثمائة شخص، ثم يحدد لهم موعد لإجراء الانتخابات حيث يقوموا بتدوين أسماء الشخصيات الراغبين بانتخابهم على ورق خاص مختوم يتم وضعه في صندوق خاص،(وهؤلاء يطلق عليهم اسم المنتخبون الأولون)، بعدها يتم فرز الأصوات و يحصل الفائزون على مضبطة من الهيئة التفتيشية الانتخابية المشرفة على تلك الانتخابات تؤيد فوزهم لغرض إرسالها لنظيرتها في القضاء لتحديد موعد إجراء انتخاب الشخصيات التي ستكون أعضاء في هيئة المبعوثان (وهؤلاء الناخبون يطلق عليهم تسمية الناخبون الثانيون)، اذ سيتم منح الفائزين ضابط مصدقة من المجالس الإدارية في الأولية لغرض عرضها على هيئة المبعوثان عند عقد اجتماعها.

اما في مجال العقوبات فقد توعد القانون المخالفين بعقوبات مختلفة حسب نوع الخرق القانوني، فحددت عقوبة المرشح الثانوي الذي يقدم رشوة لناخبيه او وعدهم بمنصب معين في حالة فوزه بغرامة تتراوح مابين عشرة الى خمسون ليرة عثمانية وحبسه لمدة تتراوح ما بين شهرين وعاما ونصف، وكذلك تطبق هذه العقوبة على المنتخب المرتشي، أما اذا كان المرتشي موظفا فيضاف لتلك العقوبة عقوبة طرده من الوظيفة، اما عقوبة سارق صناديق الاقتراع او قيامه بإتلاف أوراق الاقتراع فتكون السجن لفترة تتراوح ما بين عاما الى ثلاثة أعوام مع فرض غرامة مالية مقدارها من عشرة الى مائة ليرة عثمانية، اما عقوبة من يكرر اسمه أكثر من مرة لغرض ممارسة تكرار الانتخاب فتكون السجن لمدة تتراوح من أسبوع الى شهر، كما حددت عقوبة الشخص الي يستغل عدم معرفة الناخب للقراءة والكتابة ودون اسم شخصا مرشح غير الذي اراده الناخب بالسجن لفترة تتراوح بين شهر الى ستة أشهر مع غرامة مالية مقدارها يتراوح مابين ليرة واحدة الى عشر ليرات، كما حددت عقوبة كل من يهدد احد المرشحين او المنتخبين او عوائلهم او ممتلكاتهم بالسجن لفترة تتراوح مابين شهر الى عام، مع غرامة مالية يتراوح مقدارها مابين خمس الى عشرون ليرة عثمانية، كذلك حددت عقوبة من يحاول تعكير جو الانتخابات وبث الدعايات ضدها او ضد احد المرشحين بالسجن من شهر الى عام مع غرامة مالية تتراوح مابين ليرة واحدة الى أربعون ليرة عثمانية، كما حددت عقوبة الشخص الذي يعتدي على أعضاء الهيئة التفتيشية الانتخابية بالسجن لفترة تتراوح مابين ثلاثة الى خمسة أعوام واذا ثبت تعاونه مع جماعات في مناطق أخرى للقيام بالإعمال ذاتها فتزداد عقوبته لتصل الى خمسة عشر عاما.

بدأت الانتخابات في شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٨ وانتهت في شهر كانون الأول من السنة ذاتها في عموم ولايات الدولة العثمانية ، وفي السابع عشر من كانون الأول من العام ذاته عقد المجلس العمومي أولى جلساته بحضور مائتان وستون عضوا، منهم مائة وتسعة عشر عضوا تركيا واثنان وسبعون عضوا عربيا، منهم سبعة عشر مبعوثا عن الولايات العراقية الثلاث(الموصل وبغداد والبصرة) ،

وقد وصف الشاعر معروف عبد الغني الرصافي عودة العمل بالدستور العثماني بعدد من أبيات الشعر التي جاء منها قوله:

يا أهل بغداد متى ينجلي هذا العمى عنكم وهذا الفتور
قد اعلن الدستور ولكنكم لم تفظروا منه ولا بالقشور
يقول من شاهد مبعوثكم سبحان من يبعث من في القبور . .

عن (جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الانسانية)

طرائف الزهاوي في مجلس الأمة

رفعة عبد الرزاق محمد

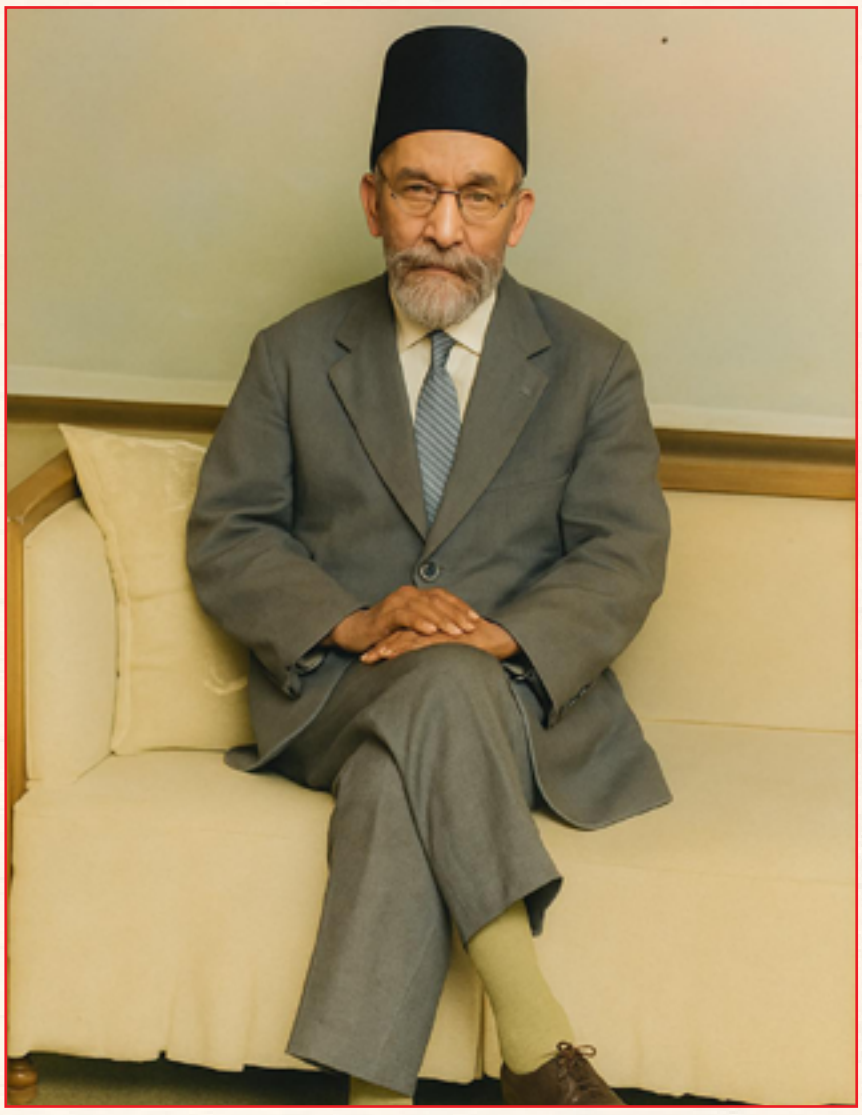

لم تكن مواقف الزهاوي في مجلس الاعيان كما كانت عليه مواقفه في مجلس المبعوثان ، فقد كانت مواقفه السابقة تتسم بالجرأة والشجاعة ، اما مواقفه في مجلس الاعيان فقد طغى عليها جانب الفكاهة ، وتستحق هذه المواقف التحقيق والجمع ، فقد كان - رحمه الله - صاحب اجوبة سريعة ، لا يتردد في ذكرها مهما كانت درجة اقذاعها ، ومن تلك الطرائف ما ذكره في احدى جلسات المجلس سنة ١٩٢٨ (المحاضر ص ١٥٤) عند مناقشة موضوع دائرة المحاسبات العامة ، فاعترض البعض من ان عدد الموظفين في هذه الدائرة كثير . وعارضه الزهاوي فاشتد النقاش ، وحاول الزهاوي اقناع زميله دون جدوى ، فقد كان هذا مصرا على ان العدد كبير ويجب ان يقل فامتعض الزهاوي واجاب المعترض ان المثل يقول (عنزة ولو طارت) ، فوقف العين مذهولا ووجه كلامه للزهاوي :

- ماذا يقصد الاستاذ بقوله هذا ؟

ـ رأى رجلان شبحا من بعيد فقال الاول هو طير وقال الثاني انه عنزة ، وبعد قليل طار الشبح فقال الاول ثبت الان ان الشبح كان طيرا ، فقال الثاني : لا .. عنزة ولو طارت!

كان من اصدقاء الشاعر الزهاوي المقربين في مجلس الاعيان الشيخ ابراهيم الحيدري واحمد الفخري ، وكان الاثنان في لجنة صياغة اللوائح المقدمة للمجلس. وكثيرا ما كان الزهاوي يعترض على اللوائح من الناحية اللغوية ، واتفق ان احتدمت المناقشة بين الزهاوي وبين الحيدري والفخري حول خطأ لغوي في احدى اللوائح ، وطالت المناقشة بعد ان قدم كل واحد منهم الشواهد الشعرية والنحوية ، فاعيدت اللائحة الى اللجنة ، وبعد تدقيقها وجد ان الخطأ لم يتعد كونه غلطا مطبعيا !

وخاطب الزهاوي رئيس مجلس الاعيان (جلسة يوم ٣٠ تموز ١٩٢٥) بقوله : اسمح لي يا مولاي اذا وجدت عبارة فيها نصب الفاعل فهل تقبلها وتغير قواعد اللغة العربية لمجرد حصول الاكثرية عليه بالتصويت ، فاجابه رئيس المجلس : ارجوك المحافظة على النظام .. ووقف احد العيان خطيبا فاطال خطبته وابتعد عن اصل الموضوع وجوهره فتضايق الاعيان ، وحاول الزهاوي ان ينبهه الى ذلك ، فاعتقد الخطيب ان الزهاوي يريد اسكاته ، فصرخ : لن اسكت ..انا حر .. ومن ذا الذي يستطيع اسكاتي ، وحرك يديه حركة تدل على استعداده للعراك ! فاجابه الزهاوي :

ـ تمام مولاي انا لا استطيع اسكاتك ، ولكني استطيع ان لا اسمع ما تقوله ، وصم اذنيه باصبعيه ، فضج المجلس بالضحك وسكت الخطيب .

والان لنتحدث عن خروج الزهاوي من مجلس الاعيان : نصت المادة ٣٢ من القانون الاساسي العراقي (الدستور) على ان مدة عضوية الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم كل اربع سنوات بطريقة الاقتراع . وقد اتفق مجلس الاعيان على ان يكون الاقتراع بطريقة احضار اربعين ورقة بيضاء متشابهة يكتب على عشرين منها اسماء الاعضاء ، وتوضع في كيس ، اما العشرون الاخرى فيكتب على عشر منها كلمة (عضو) وتترك العشر الباقية بيضاء ، وتوضع هذه العشرون في كيس اخر ، وتسحب ورقة من كيس الاسماء وورقة من الكيس الاخر وتفتح الورقتان معا ، فمن خرجت مع ورقة اسمه ورقة (عضو) بقي في المجلس والا فيعتبر خارجا منه .

وفي يوم اجراء القرعة حضر الملك فيصل الاول بنفسه الى قاعة المجلس واشرف على الاقتراع . ومن سوء حظ الزهاوي ان اسمه اقترن بورقة بيضاء ، فخرج من المجلس ، وفي قرارة نفسه ان ذلك جرى وفق مؤامرة ضده ! وذهب الى بيته وهو يتمتم :

سقطت فلا تحزن على ما فقدته فما انت بين الساقطين بأول

فكم من وزير كان قبلك قد هوى كجلمود صخر حطه السيل من عل

ولم يعين الزهاوي ثانية في مجلس العيان ، ومن طريف ما روي عنه ان احد الاشخاص زاره وقال له : الشائع بين الناس ان اصابتكم بالشلل هو الذي جال دون تعيينكم ثانية للاعيان ، فاجابه :

ـ افندم ليش المطلوب ان اصبح عينا ام مصارعا في الزورخانة !!

وقد بقي المرحوم الزهاوي يتذكر يوم اخراجه من مجلس الاعيان بمنتهى الحزن ، وذكر الاستاذ عبد الرزاق الناصري (المتوفى سنة ١٩٤٥) شيئا عن ذكريات الزهاوي ، نشرها في العدد الخاص من جريدته (الانباء) بالذكرى الاولى لوفاة الزهاوي ، فقال :

((كنت اول الوافدين عليه في حلقته بمقهى رشيد في الباب الشرقي وكان ذلك في يوم سحب الاقتراع على نصف اعضاء مجلس العيان وهو اليوم الذي كنا جميعا نرتقبه بفارغ الصبر ، فوجدت الزهاوي كسير الخاطر ،شاحب الوجه ، مقطب الاسارير ، وما ان جلست حتى فاجأني منشدا :

امطري لؤلؤا سماء سرنديب وفيضي آبار تكرور قوتا
انا ان عشت لا اعدم قوتا واذا مت لست اعدم قبرا

ومما سمعته من احاديث الاستاذ محمد بهجة الاثري ان المرحوم ياسين الهاشمي في وزارته الاخيرة ١٩٣٥-١٩٣٦ حاول مد جسور الثقة مع ادباء العراق الكبار ، وكانت نيته اعادة الزهاوي الى مجلس الاعيان ، غير ان المنية داهمت الزهاوي في ٢٣ شباط ١٩٣٦ وفي قلبه حسرة وشكوى ..

لم تكن مواقف الزهاوي في مجلس الاعيان كما كانت عليه مواقفه في مجلس المبعوثان ، فقد كانت مواقفه السابقة تتسم بالجرأة والشجاعة ، اما مواقفه في مجلس الاعيان فقد طغى عليها جانب الفكاهة ، وتستحق هذه المواقف التحقيق والجمع ، فقد كان - رحمه الله - صاحب اجوبة سريعة ، لا يتردد في ذكرها مهما كانت درجة اقذاعها ، ومن تلك الطرائف ما ذكره في احدى جلسات المجلس سنة ١٩٢٨ (المحاضر ص ١٥٤) عند مناقشة موضوع دائرة المحاسبات العامة ، فاعترض البعض من ان عدد الموظفين في هذه الدائرة كثير . وعارضه الزهاوي فاشتد النقاش ، وحاول الزهاوي اقناع زميله دون جدوى ، فقد كان هذا مصرا على ان العدد كبير ويجب ان يقل فامتعض الزهاوي واجاب المعترض ان المثل يقول (عنزة ولو طارت) ، فوقف العين مذهولا ووجه كلامه للزهاوي :

- ماذا يقصد الاستاذ بقوله هذا ؟

ـ رأى رجلان شبحا من بعيد فقال الاول هو طير وقال الثاني انه عنزة ، وبعد قليل طار الشبح فقال الاول ثبت الان ان الشبح كان طيرا ، فقال الثاني : لا .. عنزة ولو طارت!

كان من اصدقاء الشاعر الزهاوي المقربين في مجلس الاعيان الشيخ ابراهيم الحيدري واحمد الفخري ، وكان الاثنان في لجنة صياغة اللوائح المقدمة للمجلس. وكثيرا ما كان الزهاوي يعترض على اللوائح من الناحية اللغوية ، واتفق ان احتدمت المناقشة بين الزهاوي وبين الحيدري والفخري حول خطأ لغوي في احدى اللوائح ، وطالت المناقشة بعد ان قدم كل واحد منهم الشواهد الشعرية والنحوية ، فاعيدت اللائحة الى اللجنة ، وبعد تدقيقها وجد ان الخطأ لم يتعد كونه غلطا مطبعيا !

وخاطب الزهاوي رئيس مجلس الاعيان (جلسة يوم ٣٠ تموز ١٩٢٥) بقوله : اسمح لي يا مولاي اذا وجدت عبارة فيها نصب الفاعل فهل تقبلها وتغير قواعد اللغة العربية لمجرد حصول الاكثرية عليه بالتصويت ، فاجابه رئيس المجلس : ارجوك المحافظة على النظام .. ووقف احد العيان خطيبا فاطال خطبته وابتعد عن اصل الموضوع وجوهره فتضايق الاعيان ، وحاول الزهاوي ان ينبهه الى ذلك ، فاعتقد الخطيب ان الزهاوي يريد اسكاته ، فصرخ : لن اسكت ..انا حر .. ومن ذا الذي يستطيع اسكاتي ، وحرك يديه حركة تدل على استعداده للعراك ! فاجابه الزهاوي :

ـ تمام مولاي انا لا استطيع اسكاتك ، ولكني استطيع ان لا اسمع ما تقوله ، وصم اذنيه باصبعيه ، فضج المجلس بالضحك وسكت الخطيب .

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

العدد (6020) السنة الثالثة والعشرون -
الاثنين (3) تشرين الثاني 2025

www.almadasupplements.com

رئيس التحرير التنفيذي: علي حسين

سكرتير التحرير: رفعة عبد الرزاق

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون